مركز
السياسة
الدولية للنمو الشامل

مركز السياسة الدولية للنمو الشامل مموّل من مكتب السياسة الإنمائية، برنامج الامم المتحدة الانمائي و حكومة البرازيل.

رسالة قصيرة

العدد رقم :- 96

سبتمبر 2009

هل ستقلل برامج التحويل النقدي المشروط من آثار الأزمة الإقتصادية الحالية؟ نعم ولكن...

فابيو فيراس سواريز
مركز السياسة الدولية للنمو الشامل

أثارت الأزمة المالية الإقتصادية الأخيرة جدلاً حول إمكانية إسهام برامج التحويل النقدي الشرطي في تقليل تعرض الأسر لمخاطر هذه الأزمة ، خاصة بعد أن نجحت دولة كالبرازيل والتي تتبنى برنامج تحويل نقدي شرطي كبير، في تجنب قدر كبير من آثار الازمة مقارنة بدول أخرى كثيرة.

بإمكانية التحويلات النقدية الشرطية أن تساهم في مساعدة الأسر في الحفاظ على معدلات إستهلاكهم للمواد الغذائية وبالتالي ، تجنب الآثار السلبية التي قد تنجم عن إنخفاض حصة الأطفال من الغذاء ، كما ستسهم في منع تسرب الأطفال من المدارس إلى سوق العمل. وبما أننا نعتقد حقاً في أهمية ما يعرف بتأثير الفائض، فإن تدفق الدخول والأموال في المجتمعات المحلية سيساهم في التخفيف من عواقب الهبوط في مجمل النشاط الاقتصادي. وسيلعب التوسع في برامج التحويل النقدي الشرطي خلال الأزمة دوراً في تخفيف آثارها ؛ فتلك البرامج تعمل كمثبتات آلية على المستوى المحلي ، لا تختلف في أهميتها عن إستحقاقات البطالة التي تمنح في بلدان العالم المتقدم. وبإمكانها أن تقلل من آثار الازمة على المدى القصير وتضعف من تأثيرها السلبي على مخرجات التنمية البشرية على المدى الطويل.

لكن الحديث عن نجاح الدول التي تبنت برامج تحويل نقدي شرطي في تجنب أسوأ آثار الأزمة يختلف عن التوصية بتخطيط تلك البرامج وتطبيقها خلال أزمة ما. فليس من السهل تصميم وتنفيذ برامج التحويلات النقدية الشرطية، إذ يتطلب الأمر بضع خطوات وإرادة سياسية وقدرة على الوفاء بالإلتزامات المالية. لقد ارتفع عدد المستفيدين من برنامج بولسا فاميليا (منحة الأسرة) في البرازيل، كما ارتفعت قيمة المنفعة كإجراء مضاد للأزمة. وفي المكسيك تم إدراج منح مالية خصصت للتعويض عن الارتفاع في اسعار الغذاء ضمن مكونات برنامج اوبرتينيداداس *(فرص)*. ولكن تغيرات كهذه ما كانت لتحدث لولا أنها قامت على برامج راسخة ونفذت بسلاسة خلال فترة محددة.

فقد يكون تطبيق برامج التحويل النقدي الشرطي أكثر صعوبة في الدول ذات مستويات الدخل المنخفضة كما هو الحال في افريقيا، حيث كانت الشروط أقل صرامة منها في دول أمريكا اللاتينية ، وتم استهداف المجتمع على نطاق واسع. إن تأسيس آليات الإستهداف ومراقبتها سيتطلب الكثير من المال والوقت، وإضافة إلى هذا ، لن يكون من السهل توفير التمويل أثناء الأزمة حيث تعاني الدولة من انخفاض في ايراداتها . كما يتعين على السلطات الحذر فيما يتعلق باللجوء إلى أموال المانحين لتنفيذ تلك البرامج مادامت تضع استمرارها فى الحسبان.

حتى إذا افترضنا أنه من الممكن سريعا تخطيط وتنفيذ برامج التحويلات النقدية الشرطي، فلا بد من توفر إستراتيجة مدروسة بعناية مع ضمان إلتزام المانحين والدولة المستفيدة ،خاصة فيما يتصل بالكيفية التي ستتم بها عمليتا الإحلال والإنهاء التدريجيين للدعم الخارجي حتى لا تفقد تلك البرامج الدعم السياسي وتواجه خطر عدم إتمامها.

فالسياسات والبرامج ستكون فعالة فقط إذا نفذت طبقاً لإستراتيجية حماية اجتماعية دائمة، وإستراتيجية كهذه ينبغي أن تؤمن تنسيقاً أفضل بين البرامج -على المستويين المركزي والمحلي - وبين الفاعلين الدوليين المختلفين في سبيل تجنب إزدواجية الجهود وإهدار الموارد.

وفي تشيلي حالات ناجحة نسبياً كبرنامحي سوليداريو وبولسا فاميليا ، حيث تم تيسير تكامل السياسات عن طريق إنشاء سجلات ببيانات المستفيدين المحتملين من التحويلات النقدية الشرطية والبرامج الإجتماعية الأخرى. فقواعد بيانات كهذه ستمكن السلطات من بناء نسق من المؤشرات الإجتماعية والإقتصادية المتعلقة بظروف الأسر ، وهذا ما يجعل منها وسائل ناجحة في رسم خرائط الإحتياجات المتعددة للمجتمعات المختلفة ويمكننا من إستخدامها أيضاً في توجيه سياسات أخرى. مثل هذه السجلات قد تكون ذات جدوى ليس للوزراء فحسب، بل أيضاً لمقدِّمي الخدمات الأساسية كالماء والكهرباء؛ فالسجلات تضمن مراقبة أفضل لمدى إستفادة الأسر الأكثر فقرا من الخدمات الاجتماعية والبنية الأساسية ، وهي في هذا تتفوق على المسوحات السكانية ، والتي وبالرغم من أنها معتمدة وطنياً ، لكنها تستند في الغالب إلى عينات صغيرة لا تسمح بالحصول على تحليلات سليمة تتطابق مع واقع التغيرات التي تطرأ على المستوى المحلي. وعليه ، فإن هذه السجلات كقاعدة معرفية ستسمح بإستجابة سريعة لمواجهة الأزمة عندما يتكلب الأمرتوسيع البرامج لزيادة التغطية بنسبة كبيرة لمن يعانون من الفقر.

لقد أثبتت بعض برامج التحويل النقدي الشرطي إمكانية أن تصبح أكثر من مجرد عناصر منفردة في شبكة أمان محدودة، لتغدو سياسات اجتماعية وسياسية شاملة (بستاغلي 2009) ولقد وصلت إلى ما وصلت إليه بعد سلسلة من التجارب والأخطاء التي أثمرت أخيراً، على الرغم من أنه سيتعين عليها مواجهة المزيد من التحديات...

ونخلص إلى أن التحويلات النقدية الشرطية ليست علاجاً شاملاً يعزز من مرونة الأسر والدول في التعامل مع الازمات الطارئة. ولكن لديها مميزات قد تسهم في تخفيف آثار الأزمة مادامت تتكامل في إستراتيجية أوسع نطاقاً للحماية الإجتماعية لا تقتصر في أهدافها على العمل كشبكة أمان مؤقتة ومحدودة.

المراجع:

Bastagli, Francesca (2009) “From Social Safety Net to Social Policy? The Role of Conditional Cash Transfers in Welfare State Development in Latin America” (forthcoming). IPC-IG Working Paper. Brasilia, International Policy Centre for Inclusive Growth.

الآراء التي أعرب عنها في هذه الصفحة هي آراء الكتاب وليس بالضرورة آراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو حكومة البرازيل.

اضغط و علق

مركز السياسة الدولية للنمو الشامل (IPC – IG)
مكتب السياسة الإنمائية، برنامج الامم المتحدة الانمائي.
Esplanada dos Ministérios, Bloco O, 7º andar
900-70052Brasilia, DF - Brazil

بريد إلكتروني :.ipc@ipc-undp
الموقع على الشبكة العالمية : www.ipc-undp.org
ت : +55 61 2105 5000